العرب
السبت 2020/04/25
السنة 42 العدد 11688

هل يحيي الوباء رأسمالية الدولة؟

أزمة كورونا ليست الأسوأ لكنها دقت لحظة إنهاء عدم تدخل الدولة في الاقتصاد

فرض تفشي وباء كورونا وتداعياته الوخيمة على الاقتصاد العالمي في مختلف دول العالم على جل الخبراء القيام بعملية تنزيل تاريخي لكوفيد - 19 ومقارنته بجوائح أخرى مرت بها الإنسانية في العصر الحديث، خاصة أزمة الثلاثينات أو الحرب العالمية الثانية. هذا الطرح وإن كان منطقيا، فإنه أيضا يخرج بخلاصات أخرى مغايرة تقرّ بأن الكارثة الحالية ليست أسوأ من الأزمات السابقة، وأنها على العكس تماما حيث كشفت عيوبا كبيرة في الدول بشكلها الراهن، وهو ما يدعو إلى وضع حدّ لتغوّل الرأسمالية المتوحشة، وتأسيس رأسمالية الدولة.

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

تونس – عند الحديث عن تداعيات كورونا الاقتصادية، يميل الخبراء والمسؤولون إلى المقارنة بين التداعيات الاقتصادية للأزمة، وبين تداعيات الكساد العظيم، الذي وقع في ثلاثينات القرن الماضي، وأحيانا تجري المقارنة مع تداعيات الحرب العالمية الثانية على الاقتصاد.

وقد تتم المقارنة أيضا بين انتشار وباء كورونا وتداعياته وبين ما حدث في العالم عام 1918 حيث انتشر وباء عرف في ما بعد باسم "الإنفلونزا الإسبانية".

ويميل الإعلام أحيانا إلى المبالغة عند إجراء مثل تلك المقارنات؛ وبينما حذرت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجييفا، من أن أزمة كورونا ستحوّل النمو الاقتصادي العالمي إلى "سلبي بشكل حاد"، وأن العالم سيواجه أسوأ أزمة اقتصادية، منذ الكساد الكبير، ينقل كلامها محوّرا ليصبح، التداعيات الاقتصادية ستكون "أسوأ من أزمة الكساد الكبير".

جورجييفا لم تقل "أسوأ من"، بل قالت "الأسوأ منذ". وجاءت تحذيراتها قبل اجتماعات الربيع، التي يعقدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بأسبوع واحد.

وكان صندوق النقد قد توقع، قبل ثلاثة أشهر، نموا إيجابيا في دخل الفرد، في أكثر من 160 دولة خلال عام 2020. واليوم، تقول جورجييفا، انقلب الأمر رأسا على عقب، لتصبح توقعات الصندوق سلبية، تشهد أكثر من 170 دولة خلالها تراجعا في دخل الفرد العام.

منظمة العمل الدولية، التي قالت إن الوباء يمثل "أشد أزمة" منذ الحرب العالمية الثانية، توقعت هي الأخرى أن يؤدي تفشي المرض، إلى إلغاء 6.7 في المئة من ساعات العمل في جميع أنحاء العالم، خلال الربع الثاني من عام 2020، وهو ما يعني فقدان 195 مليون عامل بدوام كامل لوظائفهم. وقال الأمين العام للمنظمة، أنجيل غوريا، إن الاقتصادات تعاني من صدمة أكبر مما كانت عليه بعد هجمات 11 سبتمبر عام 2001، أو الأزمة المالية العالمية عام 2008.

صورة قاتمة جدا يشارك في صياغتها الخبراء والمنظمات الدولية، تقول الصورة إن نهاية العالم قادمة لا محالة. وترسخت هذه القناعة مع تهاوي أسواق البورصة وتهاوي أسعار النفط. حتى كدنا ننسى أن ما حدث من تداعيات هو نتاج استراتيجيات اتبعتها دول العالم، مكرهة، للحد من تفشي الوباء.

وزير الطاقة الجزائري، ورئيس مؤتمر منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، محمد عرقاب، عارض النظرة التشاؤمية التي تناقلتها وسائل الإعلام، ورددها الخبراء، واعتبر أن هناك بوادر كبيرة لانتعاش الاقتصاد العالمي، وبالتالي انتعاش الطلب على النفط على المدى القصير والمدى المتوسط.

الاقتصاد الصيني بدأ في الانتعاش بعد نجاح البلد في احتواء الوباء، والدور سيكون قريبا على الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد الأميركي.

وأكد عرقاب أن عجلة التنمية الاقتصادية ستعود إلى الدوران، خاصة في ما يتعلق بخدمات النقل، وهو ما سيرفع الطلب على المحروقات، ويمهد لاستعادة توازن سوق النفط.

وتوقع عرقاب أن يرتفع الطلب على المحروقات بداية من مايو المقبل، خاصة في النصف الثاني من العام الجاري، وهو ما سيسمح دون أدنى شك بعودة أسعار النفط إلى مستوياتها السابقة أي في حدود 50 – 60 دولارا للبرميل. مقارنة التداعيات المحتملة لوباء كورونا مع تداعيات الأنفلونزا الإسبانية والكساد العظيم وما حدث أيضا إثر الحرب العالمية الثانية، لا يصحّ، ومضلل في نفس الوقت.

الوباء الذي تسبب فيه فايروس من عائلة "H1N1" أو ما عرف في ما بعد باسم "الإنفلونزا الإسبانية" ضرب العالم من خلال ثلاث موجات، الأولى بدأت في مارس 1918، وحدث ذلك خلال الحرب العالمية الأولى، واستمر حتى مطلع عام 1920، وقد خلف هذا الوباء بحسب أقل التقديرات قرابة 25 مليون ضحية، أو قرابة 50 مليون إنسان وفق أكثرها حول العالم.

بعد عقد من انحسار وباء الإنفلونزا الإسبانية، بدأ زلزال آخر، هذه المرة انطلق من الضفة الأخرى من المحيط الأطلسي، كان العالم قد استيقظ كالعادة في صباح يوم تشريني بارد عام 1929.

إلا أن الساعة الحادية عشرة من الرابع والعشرين من ذلك اليوم وبعد ساعات قليلة من الافتتاح المعتاد للبورصة، بدأت الأسعار في التهاوي بسرعة، ليدب الذعر بين المضاربين، ويبلغ ذروته بحدود الساعة الحادية عشرة والنصف، من يوم 24 أكتوبر 1929.

ومثلما شاهدناه يحدث في الفقاعة العقارية عام 2008، كانت فقاعة المضاربة الأميركية في أواخر العشرينات تكبر دون أن ينتبه لها أحد.

ما حدث ذلك اليوم كان بسبب خطأ تراكم على مدى سنوات طويلة، ويمكن أن نستعين على وصفه بعبارة للكاتب البريطاني الساخر، برنارد شو، قالها عندما سئل عن رأيه في الرأسمالية، فمسك لحيته الخفيفة بيده وقال "كثافة في الإنتاج وسوء في التوزيع".

> **ما يحتاجه العالم، هو عودة حقيقية إلى دور الدولة بوصفها صمام الأمان لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية**

بلغة الاقتصاد، كانت الولايات المتحدة تعاني من حالة عدم التساوي في توزيع الثروات، كما عرضها بوضوح الباحث في جامعة ميتشجان، جيمس سميث، في دراسته المعنونة "خارطة تركيز الثروات الشخصية في الولايات المتحدة".

يقول سميث، في ذلك الوقت كانت 24 ألف عائلة فقط تحصل على دخل يفوق المئة ألف دولار سنويا، بينما 71 في المئة من الأسر الأميركية يقل دخلها عن 2500 دولار سنويا، وتمتلك العائلات الأكثر ثراء ثلث المدخرات، بينما لا يمتلك أربعة أخماس الأسر أي مدخرات.

ترجم انعدام التوازن المالي هذا إنفاقا على شراء القصور واليخوت والسيارات الفارهة والسفر، وإنفاقا على كل مظاهر البذخ.

وطبيعي في مناخ مثل هذا أن يصبح بيع وشراء الأوراق المالية والمضاربة في سوق المال والعقارات، الطريق الأسرع للربح، وأصبح حلم كل أميركي اقتطاع حصة من كعكة الثروة هذه.

وانعكس كل هذا في الإقبال المحموم على التسابق لامتلاك القصور، والسيارات الفارهة، واليخوت، والسلع الباهظة الثمن، وازدهرت صالات القمار.. إنه عصر "لاس فيغاس" بامتياز.

مظاهر سرعان ما أدت إلى انفجار فقاعة أسواق المال، وتزامن ذلك مع أعاصير موسمية ضربت سواحل فلوريدا وشواطئ ميامي وقتلت المئات، لتهبط أسعار العقارات دون أيّ مقدمات.

"فقط بالأمس"، العنوان الذي اختاره، فريدريك لويس، ونقل فيه الصورة من الداخل، "حيث نمت شركات الاستثمار مثل الفطر، هدفها زيادة ثروات أصحابها في أسرع وقت ودونما اعتبار لأي شيء سوى تحقيق الربح".

ولم يستطع عمالقة "وول ستريت" عصر يوم أطلق عليه لاحقا "الخميس الأسود" 24 أكتوبر 1929 إنقاذ الموقف، ومنع الانهيار الذي يحدث أمام أعينهم، وأفواههم فاغرة؛ تابعت أسواق الأوراق المالية انهيارها، وفقدت الأسهم قرابة 82 في المئة من قيمتها، وعمّ الخراب.

ما حدث في ذلك العام "لم يكن سوى البداية".

امتد الانهيار ليعم القارة الأوروبية؛ شُلّ نظام الصرف، وانخفضت التجارة الدولية، وعانت البنوك في كل مكان، وعجز معظمها عن تغطية قروضها.

لم ينقذ النظام المصرفي من الانهيار الكامل سوى قرار الرئيس الأميركي روزفلت، أصدره بعد ثلاث سنوات تقريبا، حيث أمر بإغلاق جميع البنوك الخاصة عام 1933، وإعطاء إجازة لبقية البنوك. وكانت نسبة البطالة قد طالت ربع القوى العاملة.

تبنى الكونغرس الأميركي خطة من ثلاث نقاط، هي: الإغاثة والإنعاش والإصلاح؛ إغاثة الفقراء، وإنعاش الاقتصاد، وإصلاح النظام المالي، حتى لا يتكرر مرة أخرى ما حدث يوم الخميس الأسود.

نعم، تبنت الولايات المتحدة إجراءات هي أقرب للشيوعية منها للرأسمالية، وصفت بأنها تحقيق للعدالة الاجتماعية، لتصبح الدولة أكبر صاحب عمل في البلاد، مطبقة في كل ذلك نظرية، جون ميناردكينز، الاقتصادية.

رغم صغر سنه، كان كينز البريطاني كاتبا ناجحا، ذاع صيته بعد نشر كتابه "التبعات الاقتصادية للسلام"، عام 1919، إلى جانب مقالات كتبها للجرائد والمجلات وحظيت بمتابعة كبيرة. نالت نظريته "رسالة في المال"، وكانت الأولى له، اهتمام صناع القرار. إلا أن عمله الأكبر والأبرز بلا جدل هو "النظرية العامة حول العمالة، والفائدة، والمال" نشر عام 1936، أي قبل عام من انتهاء الكساد العظيم، انتقد فيه قانون ساي، الذي يدعو إلى عدم تدخل الدولة في الاقتصاد. تكمن قوة كينز في كونه مختلفا عمّن سبقوه، بوضعه لنظرية جديدة ومفاهيم جديدة ضرورية لتأسيس سياسات اقتصادية بديلة. واعتمدت أعماله، بعد الحرب العالمية الثانية، في إطار تأسيس دولة الرفاه الاجتماعي. تم اعتُبر لاحقا واضع النظرية الاقتصادية التي بنى عليها الليبراليون الاجتماعيون نظريتهم.

تعرض فكره، خاصة التيار الكينزي، الذي كان يدعو إلى الكلاسيكية الجديدة والذي سيطر على الولايات المتحدة لفترة طويلة، لفقدان أتباعه للكثير من تأثيرهم منذ بداية الثمانينات، مع بزوغ نجم المدرسة النقدية وإلغاء التنظيمات المالية والمدرسة الكلاسيكية الحديثة. إلا أن الركود الاقتصادي الذي بدأ عام 2008، أعاد أفكاره لتحتل مركز الصدارة، خاصة الاهتمام بالنسخة الليبرالية الاجتماعية من المدرسة الكينزية الجديدة.

في كل أزمة واجهها العالم استحضر ميناردكينز، حدث ذلك عام 1919، وعام 1936، وحدث بعد الحرب العالمية الثانية، وفي عام 2008. أزمة كورونا التي نعيشها اليوم، ليست أسوأ من الأزمة التي تبعت وباء الإنفلونزا الإسبانية، وليست أسوأ من الحرب العالمية، وهي أيضا ليست أسوأ من الكساد العظيم الذي امتد من عام 1929 إلى عام 1937.

ما يحتاجه العالم، هو عودة حقيقية إلى دور الدولة بوصفها صمام الأمان لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

لقد كشفت أزمة كورونا عن عيوب كبيرة في الدول، كما تدار اليوم، وإن كان هناك من درس يمكن استخلاصه من الأزمة الحالية، فهو ضرورة وضع حدّ لتغوّل الرأسمالية المتوحشة، وتأسيس رأسمالية الدولة. ما يحتاجه العالم عام 2020 هو استحضار ميناردكينز، ثانية.

كورونا درس جديد للنظام الاقتصادي

كورونا يعيد ترتيب أولويات المخابرات الأميركية

واشنطن – بعدما تحولت الولايات المتحدة إلى أكبر بؤرة موبوءة تفشى فيها فايروس كورنا خاصة في نيويورك، وصف المعارضون للرئيس دونالد ترامب وكذلك الكثير من الخبراء أن كوفيد – 19 يعد أكبر فشل استخباراتي أميركي في العقود الأخيرة.

وتذهب مراكز البحوث والدارسات المختصة في دراسة الأمن القومي الأميركي، إلى التأكيد أن فايروس كورونا أثار الكثير من النقاط التي تشير إلى عيوب بالجملة داخل أجهزة الاستخبارات، مؤكدين أن هذه الكارثة ستجبر حتما المخابرات على تغيير أسلوب عملها بالتركيز على نهج جديد تكون فيه الأولوية للمخابرات الطبية وذلك بتوظيف الأطباء والعلماء.

وعلى الرغم من أنه منذ أواخر فبراير الماضي، عندما كان ترامب يحث الأميركيين على عدم الخوف من فايروس كورونا المستجد، فإن الإنذارات كانت تدق في وحدة استخبارات غير معروفة تقع على قاعدة للجيش الأميركي على بعد ساعة بالسيارة شمال واشنطن.

وهذه الوحدة تجمع المتخصصين في مجال الاستخبارات والعلوم والطب في المركز الوطني للاستخبارات الطبية الذين يفعلون بهدوء ما فعلوه لعقود – مراقبة وتتبع التهديدات الصحية العالمية التي يمكن أن تعرض للخطر القوات الأميركية في الخارج والأميركيين في الداخل. وفي 25 فبراير، أطلقت وحدة الاستخبارات الطبية تحذيرها من أن فايروس كورونا سيصبح جائحة في غضون 30 يوما، وسينتقل من مجرد كونه أزمة محتملة إلى أزمة وشيكة الحدوث، وفقًا لمسؤول أميركي. كان ذلك قبل 15 يومًا من إعلان منظمة الصحة العالمية وباء كورونا سريع الانتشار جائحة عالمية.

وشهد تاريخ الولايات المتحدة حدثين كان لهما أثر كبير على مجريات الأمور في البلاد، وهما الهجوم الياباني المباغت على قاعدتها البحرية في بيرل هاربور بجزر هاواي في السابع من ديسمبر عام 1941، والثاني هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001. وأدى الحدثان إلى تغيير شامل في كثير من أجهزة الدولة، ولم تسلم منه أجهزة الاستخبارات الأميركية. لكن جائحة كورونا سوف تؤدى إلى تغيير أجهزة المخابرات بدرجة أكبر بكثير مقارنة بالحدثين السابقين.

ويقول غريغ باركيا، خبير المخابرات المضادة الأميركي في تقرير نشرته أمس الخميس مجلة "ذا ناشيونال إنتريست" الأميركية، إن الولايات المتحدة، ومعظم الدول الغربية، تدرس عوامل مختلفة عندما تقوم بتحديد عدو ما، وإنه قضى معظم وقته كمستشار للخدمات المتعلقة بالمخابرات والأمن من خلال شركته المتخصصة في هذا المجال، في مساعدة عملائه في تحديد أعدائهم. إذ أنه دون تحديد الأعداء وإمكانياتهم بشكل واضح، من المستحيل تنفيذ الإجراءات المضادة الفعالة. ومن هنا تبدأ إجراءات تخفيف شدة أي احتمالات.

وتميل الدول المتقدمة إلى الرغبة في تقييم إمكانيات العناصر النشطة الخارجية والداخلية أحيانا، والتي من الممكن أن تؤثر بصورة سلبية على الاقتصاد أو الصحة العامة. ومن الأمور المهمة أيضا قدرة الدولة على تصور القوة الضرورية لفرض أهداف سياستها.

ومن المهم بالمثل القدرة على الاحتفاظ بسمعة كونها حليفا يتمتع بالقدرة ويمكن الاعتماد عليه.

وهذا هو السبب في أن خمسين دولة تقريبا شكلت " تحالف الراغبين" لغزو العراق في عام 2003– ليس لأنها تريد ذلك، ولكن لأنها مضطرة لذلك بسبب المزايا الاقتصادية أو التكتيكية التي تقدمها لها الولايات المتحدة. ويقول غريغ إن هذا يذكره بمقولة: "عندما تعطس أمريكا، يصاب العالم كله بنزلة برد".

وتتوفر في جائحة كورونا جميع فئات معايير العدو. فالتأثير الاقتصادي كبير للغاية، وقد أدى إلى محو النمو الاقتصادي الذي تحقق خلال الفترة الأخيرة، ورفع معدلات البطالة إلى درجة قياسية.

ويتوقع السيناتور الجمهوري شوك غراسلي أن يفوق إجمالي الخسائر الاقتصادية ما سببته هجمات 11 سبتمبر.

ترامب في موضع المتهم

كما أن التأثير على الصحة العامة صادم أيضا ويفوق حصيلة قتلى هجمات 11 سبتمبر.

وفي ظل جبهة داخلية مشتتة التفكير، يعمل خصوم الولايات المتحدة في حرية، عسكريا واقتصاديا، مستغلين الاستعدادات الأميركية غير الكافية. وأدى تأثير الفايروس على الاستعداد البحري الأميركي إلى جرأة الصينيين وإغراقهم لسفينة صيد فيتنامية في المياه المتنازع عليها.

> **الوباء يفرض أولويات جديدة على أجهزة المخابرات الأميركية؛ حيث ستكون هناك حاجة لتوظيف أطباء وعلماء**

وسيكون هناك تحول جذري في نموذج العمل لأن هذه هي المرة الأولى التي تضطر فيها أجهزة المخابرات، بشكل جدي، إلى تقييم عدو ليس بشرا، بغض النظر عما إذا كان قد تم تجهيز الفايروسات عن قصد في إطار تعزيز الحرب البيولوجية، وليس لأي فايروس نقاط ضعف سيكولوجية يمكن استغلالها، ولا يخضع أي مرض لانتفاضة شعبية يمكننا التأثير عليها، والعدوى لا تمتلك هواتف يمكن اعتراضها أو تعقبها، وليس لها مجمعات يمكن تصويرها بالأقمار الاصطناعية، أو تعاملات مالية يمكن رصدها، وليس هناك حارس يمكن تجنيده كجاسوس.

ومن المعروف أن القاعدة الأساسية في المخابرات هي أن يفكر مسؤولوها كما يفكر العدو. فكيف يمكن التفكير مثل عدو لا يفكر؟

ويقول غريغ، الذى قضى خمسة أعوام في الجيش الأميركي كرجل مخابرات، زار خلالها العراق وأفغانستان، إنه يمكن توقع توسع كبير للغاية في المركز القومي للمخابرات الطبية، التابع لوكالة المخابرات العسكرية التي تنفذ عمليات تجسس لجمع معلومات استخباراتية عن مجموعة كبيرة من القضايا الصحية التي يمكن أن تؤثر على المصالح الأميركية. وسوف يظهر نوع جديد من أولويات التوظيف للعمل في أجهزة المخابرات؛ حيث ستكون هناك حاجة لتوظيف أطباء وعلماء لهم خلفيات تتعلق بعلم الأوبئة والانتشار المستمر للأمراض.

وفي الوقت الحالي، يقوم كثير من الأطباء العاملين في أجهزة المخابرات بتقييم صحة زعماء العالم من خلال تحليل الصور ومقاطع الفيديو التي يظهرون فيها. ومن الممكن أيضا توقع زيادة التركيز على أحد جهود جمع المعلومات الأكثر تحديا– وهو الجمع السري للعينات البيولوجية، حيث يتم تحليل هذه العينات للتعرف على دلائل تحذر من انتشار محتمل لأى أمراض.